

تحليل أثر النفقات العامة في معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤

أ.د. بتول مطر عبادي الجبوري

الباحثة : تهاني عباس فاضل ال محمد اغا

كلية الإدارة و الاقتصاد \ جامعة القادسية

المستخلص :

يهدف هذا البحث الى التعرف على النفقات العامة و مدى مساهمتها في التأثير على ظاهرة البطالة و خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإيرادات العامة فضلا عن التطرق الى أنواع النفقات العامة و ارتباطها بطبيعة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المشكلات التي يمر بها البلد ، كما يتطرق هذا البحث الى تحليل دور النفقات العامة في بعض المتغيرات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي مثل البطالة خلال المدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤ و مدى نجاح السياسة المالية و دعمها لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، و تم دراسة الطرق و الكيفية التي يتم بها التقليل من معدل البطالة و العلاج المناسب لهذه الظاهرة .

Analysis of the impact of public expenditures and their role in the unemployment rate in Iraq for the period 2004-2022

prof. Dr. Batoul Matar Ebadi Al-Jubouri

researcher: Tahani Abbas Fadel Al-Mohammed

Agha

College of Administration and Economics, Al-Qadisiya University

Abstract:

This research aims to identify public expenditures and the extent of their contribution to influencing the phenomenon of unemployment, creating new job opportunities, and increasing public revenues, as well as addressing the types of public expenditures and their connection to the nature of the economic, social and political circumstances and the problems that arise The country is going through, and this research also addresses the analysis of the role of public expenditures in some variables related to economic stability, such as unemployment during the period 2004-2022, and the extent of the success of fiscal policy and its support to raise rates of economic growth, and the methods and manner in which the rate is reduced Unemployment and the appropriate treatment for this phenomenon.

المقدمة :

يشكل الانفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف النمو و الاستقرار و الإصلاح الاقتصادي و بغض النظر عن اتجاه النظام و فلسفته و طبيعة الملكية فيه ، اذ تصاعدت أهمية النفقات العامة و نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم المتقدم و النامي و هنا يأتي السعي للوقوف على طبيعة التطور في النفقات العامة في العراق و اتجاهات هذا الانفاق و دور النفقات في علاج مشكلة البطالة . ومن المعروف ان اقتصاد العراق هو اقتصادا ريعيا احادي الجانب اذ يعتمد على النفط كأيرادا رئيسيا في جميع موازناته اذ كما هو معروف ان العراق يتميز بتدني مستوى دخل الفرد بشكل عام رغم موارده النفطية ، وهذا يتصنف بعدم مساهمة القطاع الصناعي الا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج القومي . لذلك تكون فيه معدلات البطالة مرتفعة جدا و يصعب علاجها .

أهمية الدراسة :

تحليل متغيرات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة و اثرها في معدل البطالة من خلال تحليل بيانات النفقات العامة و تأثيرها على الاستهلاك و الناتج القومي و بالتالي تؤثر على البطالة و على النشاط الاقتصادي بشكل عام .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان اثر النفقات العامة في معدلات البطالة من خلال تحليل بيانات النفقات العامة و تأثيرها على الاستهلاك و الإنتاج و الطلب الكلي و الناتج القومي يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي :

- هل للنفقات العامة أثر في معدل البطالة في العراق و ما هو حجم هذا الأثر ؟

فرضية البحث :

- يفترض البحث وجود علاقة ذات أثر معنوي إيجابي بين النفقات العامة و معدل البطالة في العراق .

هدف الدراسة :

- التعرف على النفقات العامة و أهدافها و العوامل التي تؤثر بها و ادواتها و دورها في الاقتصاد العراقي
- معرفة تطوير البطالة في العراق و ما هي السبل المتاحة و المقترحة للتقليل منها من خلال استخدام مؤشرات التي توضح نسب كل سنة من البطالة .
- بيان اثر النفقات العامة في معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤

منهجية الدراسة :

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الحقائق التي تتعلق بطبيعة ظاهرة البطالة في العراق و المنهج الاستقرائي اذ يقوم البحث بجمع الأدلة على طبيعة العلاقة بين النفقات العامة و معدلات البطالة في العراق .

هيكلية الدراسة :

لتحقيق هدف البحث قسم الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول : هو تحليل دور النفقات العامة في معدل البطالة اما المبحث الثاني : يشمل علاقة النفقات العامة بمعدل البطالة في العراق و في حين اختص المبحث الثالث : بتقويم دور النفقات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ و التحليل المالي للنفقات العامة و معدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة .

الفصل الثاني

المبحث الأول

النفقات العامة ، اطار مفاهيمي نظري

أولاً: مفهوم النفقات العامة :

تعرف النفقات العامة " تعرف النفقة العامة " بأنها المبلغ النقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى هيئاتها يهدف تحقيق نفع عام . كما تعرف على انها مبلغ من النقود يدفعه شخص من اشخاص القانون العام لاشباع حاجة عامة. (القاضي ، ٢٠١٤ ، ص ٦٥)

كذلك يمكن ان تعرف على انا مبالغ نقدية تقرر من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها لتوفير سلع و خدمات عامة و تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية ، (عابد، ٢٠١٠: ص ٢٠)

كما يمكن تعريف الانفاق العام على انه مبلغ مالي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى دوائرها او مؤسساتها الحكومية لغرض اشباع الحاجات العامة . (باهر، ١٩٩٨ ، ص ٧٦)

أي ان النفقة العامة لها ثلاث عناصر : (ناشد ، ٢٠٠٨ : ٢٥)

١-مبلغ نقدي

٢-يقوم بأنفاقه شخص عام

٣-الغرض منها هو تحقيق نفع عام .

ثانياً : أنواع النفقات العامة :

ومن اجل الوقوف على تأثير النفقات العامة على الانتاج القومي ينبغي دراسة أثار الانواع الرئيسية لتلك النفقات : (السيد، ٢٠٠٠: ١٨٦)

١ - النفقات الانتاجية : تتولى الدولة تنفيذ هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالانتاج (الدولة المنتجة) ، او تقدم اعانات اقتصادية الى بعض المشروعات الخاصة او حتى المشروعات العامة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة . حيث تساهم هنا في انتاج السلع و الخدمات و ذلك بقصد اشباع الحاجات الاستهلاكية العامة . و لا تقتصر على السلع و الخدمات فقط بل تقوم بإنتاج رؤوس الأموال العينية التي تعد للاستثمار و بالتالي فان هذا الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري يصنف ضمن النفقات المنتجة التي تساهم في زيادة الدخل القومي بشكل واضح و رفع إنتاجية الاقتصاد القومي . اما الإعانات فقد تقوم بوظيفة تقليدية

الغاية منها تدخل الدولة في الأسعار و معالجة حالات التضخم الا ان الوظيفة الخاصة ب الاعانات اخذت نحو تطور ملحوظ حيث أصبحت تعطى للمشاريع الاستثمارية بهدف التعويض عما تفرضه الدولة على المشروعات من التزامات مالية لتأمين النشاط الذي تقوم به لأنه يتعلق بخدمة عامة و بصورة مباشرة .

٢- النفقات الاجتماعية : وهي النفقات التي تأخذ شكل تحويلات نقدية او تحويلات عينية في شكل سلع و خدمات و في كلا صورتين فهي تؤثر على الإنتاج القومي .ان المقصود بالتحويلات النقدية هو تحويل القوة الشرائية لمصلحة فئات محدودة الدخل مثل اعانات البطالة و مساعدات الضمان الاجتماعي كما يصعب معرفة اثار هذه النفقات على الإنتاج بشكل ملحوظ كما يجب ان تتجه القوة الشرائية الى السلع الأساسية و بالتالي يزداد الطلب على هذه السلع فيتم زيادة الإنتاج .

٣- النفقات العسكرية : تمثل هذه النفقات عبئا على كبيراً على الموازنة العامة في العديد من الدول فهي النفقات التي تخرج من الاطار الاقتصادي لتستقر في الاطار السياسي و الاستراتيجي .وتعد هذه النفقات ضرورية لا مفر منها . ويصف بعض الاقتصاديون النفقات العسكرية على انها نفقات استهلاكية غير منتجة كما يميل الفكر المالي الى التمييز بين نوعين من النفقات حيث البعض منها يعتبر منتجا و الاخر استهلاكيا و بحسب ظروف الدولة التي يتم فيها الانفاق العسكري . ولهذه النفقات نوعين من الاثار التي تسببها البعض منها اثار انكماشية و اثار توسعية . حيث في حالة الأثار الانكماشية تقوم الدولة بتمويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لاشباع الحاجات الخاصة الى العمليات العسكرية كما يمكن ان تشكل النفقات العسكرية خطورة على الدخل القومي كلما ارتفعت نسبة انفاقها . كما تسبب النفقات العسكرية اثار توسعية في حجم الإنتاج القومي اذ استخدمت الدولة هذه النفقات في صناعة معينة او منشآت حيوية مثل المطارات و الطرق و غيرها التي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج المدني خلال فترة ما بعد الحرب، كما يعد المجال العسكري من اهم المجالات للقيام بالبحوث الجديدة لذلك تخصص نسبة كبيرة منه للتطبيقات و البحوث العلمية و للأغراض التطويرية في البحث العلمي العسكري . (السيد ، ٢٠٠٠ : ٨١)

ثالثا : أسباب زيادة النفقات العامة :

لاحظ الاقتصاديون وجود نمو متزايد للنفقات العامة في مختلف الدول و هناك أسباب عديدة تقوم الدولة على أساسها القيام بالنفقات و هي: (حشيش ، ١٩٩٢ : ١٣)

***الأسباب الاقتصادية :** نتيجة تطور الفكر الاقتصادي من الدولة الحيادية الى الدولة المتدخلة زادت مسؤوليات الدولة و أهدافها و تدخلها في أمور التنمية و التصنيع و في مختلف الأنشطة الاقتصادية مما يستلزم زيادة في حجم النفقات العامة بصفة أساسية خاصة النفقات الرأسمالية المخصصة لتصنيع و تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي وبشكل عام و قيام الدولة ببناء مشروعات عامة بشكل خاص و مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة .

***أسباب الاجتماعية :** وتتمثل هذه الأسباب في زيادة عدد السكان الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة نفقات الدولة للحفاظ على نفس مستوى تقديمها للخدمات السابقة التي كانت تقدمها و رفع مستوى المعيشة للأفراد اذ تركز السكان في المدن دون الريف و زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات العامة كما اهتمت الدولة مؤخرا بأمور الرفاهية الاجتماعية أي رفع مستوى الخدمات

الاجتماعية المختلفة في الصحة و التعليم و الثقافة و الترفيه و غيرها كما تهتم الدولة في تحسين مستوى إنتاجية قطاع الخدمات الذي يتميز بكثافة العمالة أي ارتفاع تكاليف و نفقات خدمات العمال في اطار برنامج النمو الاقتصادي للدولة .

***أسباب السياسية :** التي تتمثل باهتمام الدولة بالطبقات الكادحة (هي الطبقة التي تتوسط طبقة النبلاء و المتمثلة بالطبقة الفقيرة مثل الفلاحين)و تقديم الكثير من الخدمات لها السبب الذي أدى الى زيادة الانفاق العام إضافة الى طلبات النواب لخدمة الدوائر في مرحلة الانتخابات على حساب ميزانية الدولة مما يؤدي الى حدوث مزايدات بين أعضاء المجالس النيابية في حين ان مسؤولية النواب يجب ان تتجه للمجتمع ككل و ليس الى الدوائر الانتخابية فقط.

***الأسباب الإدارية :** يعود السبب الأساسي لزيادة النفقات الإدارية هو اتساع دور الدولة و مسؤولياتها أي زيادة حجم جهازها الإداري الذي يتمثل بزيادة و تضخم حجم العاملين به وما يتتبع ذلك من زيادة في الأجور و المرتبات و ما يتعلق بها من نفقات في الوقت الذي لا يقابلها أي زيادة في إنتاجية العمل و تتمثل أيضا بتنوع الوظائف التي تقوم بها الدولة و تضخم حجمها بسبب استحداث العديد من الوزارات الجديدة كما ان الاشراف على حسن سير المرافق العامة أيضا يؤدي الى زيادة هذا النوع من النفقات إضافة الى التبذير و الميل للمظاهر في النفقات الخاصة عند المستويات العليا للجانب الإداري

***الأسباب العسكرية :** تعتبر الأسباب العسكرية من اهم الأسباب التي تساهم في تزايد النفقات العامة في الدولة كما يمكن ادراج الأسباب العسكرية ضمن الأسباب السياسية لكن لطبيعتها الخاصة تم ادراجها ضمن الأسباب العسكرية والتي تزيد في فترات الحرب و فترات السلم أيضا فحتى عند انشاء الدولة شبكات دفاعية خوفا من أي عدوان خارجي مفاجئ يؤدي ذلك الى زيادة هذه النفقات أي امتصاص ميزانية الدولة اذ تصبح تكلفة الحرب و السلم كبيرة جدا تصل الى ٤٠% من ميزانية الدولة مما يجعل النفقات العسكرية لتمويل العمليات العسكرية كبيرة جدا

***الأسباب التكنولوجية :** التطور التكنولوجي هو احد الأسباب التي ساهمت في زيادة النفقات العامة و يتمثل التطور التكنولوجي في الطرق و الموانئ و المطارات و غيرها إضافة الى التطور التكنولوجي في ظهور سلع و خدمات جديدة اذ صاحب انتاج الكثير من السلع وفورات اقتصادية مثل تقدم التكنولوجيا في الطيران و اختراع و اكتشاف الكثير من الاسلحة الحديثة و المعدات بين الدول للحصول الامن كما انها تحتاج الى تدريب جيد للعمل عليها اذ ساهمت هذه الأسباب في زيادة نسبة النفقات بشكل كبير .
(الاعسر، ٢٠١٦: ٧٢)

المبحث الثاني

البطالة ، اطار مفاهيمي

أولاً: مفهوم البطالة :

تمثل البطالة قضية أساسية تواجه دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية. فقد توضع البطالة مؤشرا مهما للأداء الاقتصادي فالالاقتصاد الذي يعاني من ارتفاع في مستويات البطالة يعتبر اقتصاده لم يحقق الاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية .

كما تعتبر البطالة ظاهرة اصابته الكثير من المجتمعات حيث ان هناك مليار عاطل عن العمل و موزعين على مختلف انحاء العالم . وتعتبر البطالة جزء من الدورة الاقتصادية حيث انها تظهر بظهور الركود و بالمقابل تختفي في فترة الانتعاش حيث اعتبرت انها مشكلة هيكلية أي وجود خلل في الجهاز الهيكلي للاقتصاد خصوصا.

و يمكن توضيح مفهومها في الاقتصاد : كل ما هو قادر على العمل لكنه لا يجده حتى لو كان مقتنع بمستوى الدخل السائد . و يمكن توضيح مفهوم الشخص العاطل : هو كل من لا يوجد له رزق او مصدر رزق يحصل على دخل من خلاله . (البكار ، ٢٠٠٨ : ٢٢)

وتنشأ البطالة من عدم ائزان عرض العمل و الطلب عليه أي عدم وجود تكافئ بينهما . لذلك تعرف البطالة على انها: الفرق بين كمية العمل المعروض و كمية العمل المطلوب .

كما تعرف البطالة على انها: تعطل اشخاص راغبين بالعمل و قادرين عليه . (طاقة، ٢٠٢٢ : ١٢٩)

وتعرف أيضا بانها : وجود موارد اقتصادية عاطلة و غير موظفة اقتصاديا أي عدم التشغيل الكامل للموارد المتاحة و غير مستغلة . (الوادي، ٢٠٠٧ : ٣٠٧)

وأيضا تعرف على انها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل مع قدرتهم عليه في مهنة تتفق مع استعداداتهم و خبراتهم كما يستبعد من هذه الحالات حالة الاضطراب و حالة المرض و حالات الإصابة التي يعجز فيها الانسان عن العمل . (عامر ، ٢٠١٥ : ١٢)

و تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على انها : تمثل كافة الأشخاص الطبيعيين الذين هم في سن العمل و غير راغبين بالعمل و الباحثين عن العمل لكنهم لا يجدونه . و هناك فترة تقاس بها البطالة تسمى فترة الاستناد و تكون عادة أسبوع او أسبوعين . (داوود، ٢٠١٠ : ١٨٣)

ثانيا : أنواع البطالة :

لا يكفي تعريف البطالة على ان العاطل عن العمل هو الشخص الذي فقد عمله فقط بل تعدى مفهوم البطالة التقليدي ، ومفهومها الاقتصادي الان تجاوز مستويات أوسع و اكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة و إدخالها ضمن تعريفات البطالة ويمكن ان تصنف كالتالي : (شكر، ٢٠١٦ : ٥٢)

١) **البطالة الاحتكاكية: Frictional Unemployment** تنشأ هذه البطالة في الصناعات و المعامل و الاعمال أيضا التي تتميز بعدم انتظام العمل فيها، وتعني التوقف المؤقت عن مزاولة العمل بسبب التغيير من وظيفة الى وظيفة أخرى او التوقف المؤقت للبحث عن مهنة أخرى او بسبب الدراسة وغيرها من الأسباب .

٢) **البطالة الهيكلية: Structural Unemployment** وهي البطالة التي تنشأ بسبب تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة الى أخرى ، فانتقال المزارع من الريف الى المدينة بسبب شحة المياه و قلة الإنتاج أدى الى فقدان الكثير من المزارعين

أعمالهم ، الا ان مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة و التدريب على المستلزمات الطبيعية الإنتاجية الجديدة للاقتصاد .

٣) **البطالة الفصلية او الموسمية : Seasonal or Seasonal Unemployment** هي البطالة التي تحدث نتيجة تعاقب فصول السنة او نتيجة لمجيء بعض الاحداث الاجتماعية في موسم معين من السنة أي تشير الى تغير الطلب نحو وظيفة معينة بسبب تغير الموسم وهذا النوع واضح في القطاعات التي تشارك في اعمال انتاج موسمية مثل الزراعة و السياحة .

٤) **البطالة الفنية او التكنولوجية : Technical Unemployment** تنشأ هذه البطالة بسبب التطور و التحسين الذي ينشأ في العمل عند ظهور صناعة جديدة تؤدي الى انتشار ظاهرة البطالة كما ان هذا النوع من البطالة تزداد خطورة كلما ازدادت التحسينات على الصناعة لأنها تسبب تغيرات واسعة في العمل و الحاجة الى عمال ماهرين يستوعبون التطور الفني و التقني الحديث.

٥) **البطالة الدورية Cyclical Unemployment** : تنشأ هذه البطالة من تغير الطلب الكلي في الاقتصاد اذ يواجه الاقتصاد فترات من قلة الطلب الكلي مما يسبب فقدان فئة معينة من القوة العاملة لوظائفها و ينتج عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد ، غير ان هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

٦) **البطالة البنيوية : Structural Unemployment** هي البطالة التي تنشأ نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الكلي كتحويل الاقتصاد من زراعي الى اقتصاد صناعي الامر الذي يتطلب حصول اليد العاملة على التدريب اللازم و التأهيل لضمان حصولها على فرصة عمل في القطاع الجديد . كما ان فرص العمل الجديدة الناتجة عن تحول القطاع تحتاج الى مهارات تختلف عن مهارات القطاع قبل التحول. ويمكن ان يحدث هذا النوع من البطالة عند تحول أساليب الإنتاج من أساليب إنتاجية عادية الى أساليب أكثر تطوراً.

٧) **البطالة السافرة و البطالة المقنعة Explicit unemployment and Disguised unemployment**

البطالة السافرة او البطالة الصريحة عبارة عن وجود افراد قادرين على العمل لكنهم لا يحصلون على وظائف حيث تعتبر حالة من التعطل الظاهر عن العمل و التي قد يعاني منها جزء كبير من قوة العمل المتاحة حيث تظهر في حالة مقارنة العرض و الطلب للعمل في سوق العمل فيزيد العرض على فرص العمل المتوفرة ، اما البطالة المقنعة هي ليست بطالة حقيقية و انما سوء استخدام اليد العاملة المتوفرة أي اذ تحدث في المجتمع المتخلف اقتصاديا حيث انها تمثل قوة العمل التي تشغل الوظائف المتوفرة وتعمل بجزء بسيط من طاقتها اذ انها تعني وجود عمال يتقاضون اجورهم دون المساهمة في الإنتاج الفعلي و ينتشر هذا النوع في الشركات دون وجود ضرورة لوجودهم أي يعتبرون عمالة فائضة عن حاجة الشركة .

٨) **البطالة السلوكية Behavioral Unemployment** : وهي البطالة الناجمة عن احجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية و الانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف .

ثالثا : اثار البطالة :

هناك اثار سلبية للبطالة و انعكاسها على الفرد ومنها : (عامر ، ٢٠١٩ : ٢٩)

١-الاثار الاقتصادية للبطالة :

تعتبر البطالة تبديد للموارد المالية فضلا عن انها أعباء إضافية على الاسرة و المجتمع كما انها تعمل على تعطيل لطاقة يمكن ان تسهم في الإنتاج و التنمية ، حيث توجد انعكاسات اقتصادية لمشكلة البطالة لكون الفرد العاطل بعد تعليمه و رعايته و ما تحتمله الدول من خيارات اما ان يعمل في عمل لا يتناسب معه ام يبقى عاطلا وفي كلتا الحالتين يكون هدر الاقتصاد القومي لان الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته عليه ، إضافة الى ان البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدولة المتخلفة اقتصاديا و ما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تدل على سلبيات العمل و تؤثر سلبيا على الإنتاجية مثل عدم الانضباط في العمل ن وقراءة المجالات اثناء العمل و هبوط معدل الإنتاج و ارتفاع معدل الغياب الى غير ذلك من المظاهر السلبية.

٢- اثار البطالة الاجتماعية : تؤثر البطالة في امتثال الافراد للأنظمة و القوانين السلوكية في المجتمع و زيادة الفقر و الهجرة و خاصة هجرة الكفاءات من الشباب الى الخارج و تفشي الامية و الجهل و المرض بسبب عدم قدرة رب الاسرة على اعادة اسرته و قد تسبب البطالة اختلالات في مفهوم المواطنة و الارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ اذا لم يكن الاقتصاد قادر على اعادة الافراد و حمايتهم لماذا ينتمون اليه ؟ كما ان الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ و عدم التقدير فتتسأ لديه روح العدوانية و الإحباط و يحرم المجتمع من الاستجابة الى متطلباتها و الاستفادة من خبراته و طاقاته في البناء .

٣- اثار البطالة النفسية : تؤثر البطالة على تفكير الشباب في الهجرة الى بلد اخر بحثا وراء الرزق ، دون ان يدرسوا ما ينتظرهم من تلك الهجرة ، وامام هذا التفكير ، وظهر بعض سماسرة الهجرة غير الشرعية الذين قادوا الشباب في رحلات غير مضمونة ، اذ كانت نتائجها غرق الكثير دون ان يصلوا الى غايتهم ، وتعرض بعض الشباب الى عمليات نصب و احتيال باسم الهجرة ، و تتفق معظم الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية التي تناولت البطالة ان أنماط البطالة و اشكالها ليست ثابتة او نهائية و انما هي متغيرة و متجددة باستمرار ، طبقا لجوانب اهتمام الباحثين و بناء على معيار التصنيف المتبع في دراسة ظاهرة البطالة ، وكذلك وفقا لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة . (جزار ، ٢٠١٩ : ٢٦٠)

وهناك اثار أخرى للبطالة تتمثل ب :

١-انخفاض الإنتاج و الدخل القومي و انخفاض مستوى المعيشة.

٢-هدر الموارد الاقتصادية المتاحة

٣-ظهور بعض المشكلات الاجتماعية كالسرقات و الجرائم

٤-الشعور بانعدام قيمة الفرد و ما يصاحب ذلك من مشاكل نفسية

٥- ظهور توترات سياسية في المجتمع .

المبحث الثالث

أثر النفقات العامة في معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

تستطيع الدولة استخدام النفقات العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي لتخفيف من تقلبات الاقتصاد التي تتمثل بصفة أساسية في ارتفاع مستوى البطالة و في وجود ظاهرة التضخم . كما يمكن استخدام النفقات العامة في الحد من البطالة و خاصة البطالة الدورية عن طريق زيادة هذه النفقات لان البطالة الدورية يتعرض لها الاقتصاد في فترات الكساد و تنشأ عن طريق انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي . و علاجها الرئيسي قيام الدولة بأنشاء مشروعات التي تسمى بمشروعات الاشغال العامة المتمثلة بالطرق و مشروعات الري وغيرها . و التي يترتب عليها زيادة في الدخل للأشخاص العاملين في هذه المشروعات . كما ان زيادة الانفاق لهذه المشروعات الحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لها مما يمثل زيادة في دخول الافراد العاملين في مجال تصنيع مستلزمات الإنتاج المختلفة اللازمة التي تحتاجها هذه المشاريع كما يترتب زيادة مستوى الدخل و زيادة مستوى الطلب الكلي و بالتالي زيادة في الدخل القومي . ومن المعروف ان زيادة الدخل يؤدي الى زيادة الاستهلاك حيث يوجه الافراد زيادة دخولهم الى الاستهلاك للحصول على السلع الاستهلاكية و يترتب عليها زيادة في الطلب على تلك السلع و زيادة في انتاجها و زيادة دخول العاملين في الصناعات الاستهلاكية فيرتفع طلبهم على تلك السلع و تحدث هكذا سلسلة من زيادة الطلب الكلي و زيادة الدخل الكلي و يترتب على تلك الزيادة ارتفاع في الاستثمار و انشاء مشاريع جديدة استثمارية و بالتالي يزيد الطلب على اليد العاملة فتتخفض نسبة البطالة و يرتفع عدد العاملين و ينخفض عدد العاطلين عن العمل . (حامد، ٢٠١٧: ١٤٥)

كما ان البطالة من وجهة النظر الكثرية لا تتناقض مع التوازن الذي يجب تحقيقه في الاقتصاد على المستوى الكلي اذ يصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل وقد تكون هذه البطالة مرتفعة اذ يمكن للحكومة عن طريق السياسة المالية التوسعية التي تتبعها من احتواء حالة الاستخدام غير الكامل عن طريق الدور الفعال في التأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الانفاق) وزيادة الإنتاج و خلق فرص عمل عن طريق العلاقة العكسية بين الانفاق و البطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها أدى ذلك الى خلق فرص عمل إضافية و بالتالي يقل عدد العاطلين و ينخفض معدل البطالة . (زكان و بلعباس، ٢٠١١: ٥)

كما يمكن اتباع برنامج خاصة للتنمية للتقليل من البطالة من خلال تنصيب هيئة تكون مسؤولة عن اشغال اليد العاملة و التي تسمى الوكالة الوطنية للتشغيل و تنصيب جهاز مساعدة يساهم في عمل هذه الهيئة و توفير التخصصات المالية الخاصة له، ان ما يمكن ملاحظته خلال اتباع هذه الخطة ان مصاريف هذه الهيئة مرتبطة بالنفقات العمومية ضمن برنامج التنمية للانتعاش الاقتصادي و تشغيل الشباب حيث لا تزال الدولة تتدخل في مكافحة البطالة بواسطة سياسة بديلة للعمل في حال تراجع السياسة الأولى يمكن اتباع السياسة البديلة في معالجة هذه المشكلة . (الصمد ، ٢٠١٤: ١٨)

الفصل الثالث

النفقات العامة في العراق

أولاً : اتجاه النفقات العامة في العراق :

لقد أدت العقوبات الاقتصادية الى تعميق الاختلالات في الاقتصاد العراقي ، فقد ولدت الفقر و تراجع مستويات المعيشة فضلاً عن التضخم و الانكماش و تدني أجور القطاع العام إضافة الى توقف المشروعات و توفر اعمالاً هامشية تدر دخلاً منخفضاً

مما دفع الى التدخل الحكومي لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية لتصحيح الاختلال في التوازن الاقتصادي الكلي لذلك ترتب على الاقتصاد العراقي سمات متعددة التي كانت هي البارزة و الطاغية على الاقتصاد العراقي في فترات معينة وهي : (حسيني ، ٢٠١٦ : ١٢٥)

(١) السمة الأكبر للاقتصاد العراقي كانت في نهاية حرب الخليج ، كانت التضخم الجامح و تدهور قيمة عملته و تراكم عبء الديون المعلقة و تدمير البنية التحتية للقطاعات الصناعية و الطاقة و النقل و النفط.

(٢) توقف عملية الإنتاج الاقتصادي وما تلاه بعد ذلك من توقف في الاستيراد نتيجة فرض عقوبات اقتصادية التي سببت في انخفاض حجم المعروض السلعي و ارتفاع مستوى الأسعار و تزايد التضخم .

ثانيا : النفقات العامة في العراق :

اذ لم تعد النفقة العامة محايدة بل أصبحت نفقة هادفة يختلف اثرها على رفاهية المجتمع بحسب طبيعة و نوع النفقات لذلك باتت الحاجة ملحة لوضع سياسات أنفاقية هادفة متلائمة مع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي السائد في العراق و وفقا للموارد الاقتصادية المتاحة و درجة النمو الاقتصادي فيه و الفلسفة الاقتصادية و السلطات الحاكمة فيه . (الفارس ، ١٩٩٧ : ٤٥)

أ- تحليل بعض مؤشرات النفقات العامة في العراق :

• **مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد العراقي :** اذ يعد تدخل الحكومة في الاقتصاد العراقي من الأمور المهمة و الضرورية التي لا خلاص منها سواء اكان في الدول النامية السائدة في طريق التنمية ام الدول المتقدمة ، اذ تتدخل الحكومة لتوجيه الاقتصاد او معالجة الازمات و الدورات الاقتصادية و يمكن الوصول لحجم التدخل الحكومي وفق المعيار التالي :

حجم التدخل الحكومي (= النفقات العامة لسنة معينة GDP \ لسنة نفسها * ١٠٠) (اذ يعطي هذا المعيار دلالة على حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي و يفيد في مجال المقارنة بين مستوى الحكومة الاتحادية ومستوى الحكومات المحلية في معرفة حجم النشاط الاقتصادي كما يفيد في مجال المقارنة بين مستوى الحكومة الاتحادية ومستوى الحكومة المحلية في معرفة حجم النشاط الاقتصادي.(الشيخاني، ٢٠١٦ : ٤٨)

• **مؤشر معامل الاستقرار الاقتصادي :** أي اذ كان معدل التغير بالانفاق الحكومي اكبر من معدل التغير بالناتج فهذا يعني ان يكون موجبا و يعني وجود تأثير للحكومة على مستوى الطلب و المستوى العام للأسعار و بالعكس اذا كان معدل التغير بالناتج اكثر من معدل التغير بالانفاق فهذا يعني عدم وجود تأثير للحكومة في مستوى الطلب و المستوى العام للأسعار ، اما في حال تساوى المعدلان في ان تكون نتيجة صفر فهذا يعني ان هناك استقرارا اقتصاديا .

ثالثا : واقع البطالة في العراق:

يعتبر العراق في مقدمة الدول في الشرق الأوسط من ارتفاع نسبة البطالة من حجم القوة العاملة فضلا عن كونه من البلدان الغنية و يمتلك موارد مادية و بشرية تؤهله ان يستغلها بشكل عقلائي و مثالي ان يكون من البلدان التي تتمكن من النهوض و

تحقيق تنمية مستدامة تجعله في مصاف الدول المتقدمة ، كما ان هناك علاقة واضحة بين البطالة و مستوى الفقر فالبطالة تقود الى الفقر بسبب فقدان الانسان الى عمله او لم يستطيع الحصول على عمل أي فقدان دخله الذي يعتمد عليه في معيشته و سد حاجاته الأساسية . ان الفئة التي تعاني من البطالة هي فئة الشباب التي تعد الفئة الأكثر عددا في العراق حيث ان عدد الذين تراوحت أعمارهم بين (صفر – ٢٩) سنة وصل الى ٢٦ مليون من اصل ٤٠ مليون ، وان هذه الأرقام تدل وفق الخبراء الى الحاجة الى استراتيجيات تؤهل سوق العمل لاستقبال الاعداد الكبيرة من طالبي العمل سنويا .

كما ان العراق يعاني من أزمات كثيرة جدا و أهمها الانخفاض الذي حدث على أسعار النفط و ان الضرر الذي لحق بالعراق جراء جائحة كورونا و الاوضاع الأمنية السيئة و السياسية و الفساد المالي و الإداري . كما ان هناك نسب فقر في العراق تتباين بين المحافظات حيث تتجاوز النسب ٥٠% و كذلك ذي قار حيث يعيش شخص واحد من بين كل خمسة اشخاص تحت خط الفقر في بلد يعاني من الفساد و ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما ان انعدام فرص العمل في القطاع الخاص و العام و تعقيدات الأوضاع الاقتصادية في البلاد الغاطسة بالديون و الازمات المستعصية رغم تنوع ثروتها ، مما أدى الى زيادة عدد (طاقة، ٢٠٢١ : ١٤)

رابعا : الحلول لمعالجة مشكلة البطالة في العراق:

لقد كان للسياسات الخاطئة التي اعتمدت في الاقتصاد العراقي خلال العقود التي سبقت الاحتلال الأمريكي و الحروب و الحصار الذي فرض على العراق خلال عام ١٩٩١ و ما بعده اثر بالغ على حركة التنمية ، وفي ضوء هذه التحديات قد يتساءل الكثير منا ما هي الإجراءات و السياسات التي يمكن من خلالها الحد من تفاقم مشكلة البطالة و تخليص الاقتصاد العراقي من التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ومن هذه الحلول التي تطبق لمعالجة البطالة هي : (الراوي ، ٢٠١٠ : ١٣)

١. قبل معالجة أي مشكلة لابد من الوقوف على حقيقتها و ابعادها لكي يمكن وضع الحلول ناجحة لها ، وعليه يستلزم الامر تنظيم عرض العمالة من خلال توفير قاعدة بيانات إحصائية عن حجم البطالة و طبيعتها و هيكلتها ، أي توفير احصائيات دورية حتى تكون المعلومات عن البطالة جاهزة امام مخطوط القوى العاملة و امام أصحاب الاعمال الذين لديهم رغبة في توظيفهم و تكون هذه البيانات متعلقة بحالة التعطل العملية و التخصص و المهنة و النشاط الاقتصادي الذي يعمل به المتعطل ، كما ان هذه البيانات تساعد مخططي القوى العاملة على اقتراح السياسات التعليمية و التدريبية و الاقتصادية و المالية التي تساعد على التقليل من البطالة .

٢. ضرورة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية من خلال برنامج يعتمد في تنفذه سياسات مالية أكثر مرونة تساعد في تنشيط القطاعات الاقتصادية و تحقيق التوازن في تخصيص الموارد ، لا سيما في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية و تأثيرها على العوائد النفطية ، اذ يكون الغاية من هذه القطاعات استحداث وظائف جديدة و استحداث مجتمعات صناعية خاصة في المدن التي تتميز بوفرة العمالة و انخفاض تكلفتها

٣. دعم وتشجيع القطاع الزراعي الذي يعد القطاع الحيوي للمجتمع العراقي نظرا لما يوفره هذا القطاع من فرص عمل واسعة و منتشرة لنحو اكثر من ثلث القوى العاملة العراقية.

٤. اعتماد سياسات مالية و نقدية متوازنة من خلال تقليل النفقات التشغيلية لحساب المنهاج الاستثمار لاسيما بعد التحسن الأمني و تقليل النفقات على هذا الجانب .اي اتباع سياسة اقتصادية توسعية شاملة خاصة في مجالات السياسة المالية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث

قياس اثر النفقات العامة في معدل البطالة في العراق

اولا :تحليل أثر النفقات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ :

هناك توجه واضح لدى سياسة الانفاق العام التي تتبعها السياسة المالية للوصول الى الانتعاش الاقتصادي و معالجة مشكلة البطالة حيث يتم من خلالها التركيز على المشاريع التي تحتاج الى يد عاملة لكي يتم خلق انسيابية في سوق العمل حيث يجب وضع إحصائية لكل سنة من السنوات تحتوي على حجم اليد العاملة المتوفرة والتي يجب استغلالها في برامج التنمية حيث يتم توجيه برنامج التنمية الى القطاعات الاقتصادية المحركة للعمل كما هو مخطط له في البرنامج و الخطط اما النسبة القليلة منها فيجب توجيهها الى السياسات التشغيلية و مؤسساتها لكي تتمكن من تعديل الاقتصاد العراقي بصورة فعالة.

السنة	النفقات العامة	معدل النمو
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩٠	-----
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٤	-١٧.٩
٢٠٠٦	٣٨٨٠٧٦٧٩	٤٧.٩
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٠.٦
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٤	٥٢.٢
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٤	-٦.٤
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٣	٢٦.٢
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٢	١٢.٣
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٢	٣٣.٥
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٢٦	١٣.٣
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٥	-٥.٨
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٤	-٣٧.٣
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٦	-٤.٧
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٤	١٢.٦
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٧	٧.١
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٢	٣٨.١

٢٠٢٠	٧٦٠٨٢٤٤٢	٣١.٩
٢٠٢١	١٠٢٨٤٩٦٥٨	٣٥.١
٢٠٢٢	١١٦٩٥٩٥٨١	-١٣.٧

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

من خلال الجدول (١) يتم تحليل النفقات العامة للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) اذ شهدت النفقات العامة تزايد ملحوظا خلال مدة البحث حيث ارتفعت النفقات من (٣٢١١٧٤١٩) ترليون دينار في سنة ٢٠٠٤ و من ثم ارتفعت الى (١١٦٩٥٩٥٨٢) ترليون دينار ، ففي سنة ٢٠٠٤ تزايد حجم النفقات العامة ٨.٢ مرة خلال مدة الدراسة بسبب زيادة ظاهرية ناتجة عن التضخم كما ان السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨ قد شهدت ارتفاعا متواليا في الزيادة الظاهرية للأنفاق اما المدة الثانية من البحث ٢٠٠٩- ٢٠١٣ عبي الرغم من وجود تردني في سنة ٢٠٠٩ الا ان الاتجاه العام لزيادة الظاهرية للأنفاق في تزايد مستمر و السبب يعود الى ان الدولة في سعيها من خلال الانفاق تشتري سلع و خدمات ، في ظل تدني القوة الشرائية للنقود فأنها تدفع وحدات نقد اكبر مما كانت تدفعه وذلك لغرض الحصول على نفس الكمية من السلع و الخدمات السابقة ، كما ما يجب معرفته ان الزيادة الظاهرية في النفقات العامة تعود الى انها لا ينشأ عنها زيادة في الكميات و لا الزيادة في المنافع الحقيقية للأفراد كما انها تشمل النفقات السلعية و الاستثمارية و الخدمية فقط . اما عن سنة ٢٠٠٩ فقد انخفضت فيها نسبة النفقات العامة الى ٥٩٥٩٧ ترليون دينار بسبب تغير في أسعار النفط و كان معظم الانخفاض بسبب تراجع النفقات التشغيلية على عكس سنة ٢٠١٠ حيث عاود الانفاق العام بالارتفاع و وصل الى ٦٤٣٥١٩٨٤ ترليون دينار بمعدل نمو ٢٦% و يعود السبب الى الزيادة الحاصلة في الرواتب الخاصة بالموظفين و زيادة الانفاق العسكري و استحداث وزارات جديدة كما ساهم زيادة في أعضاء مجلس النواب سببا في زيادة النفقات العامة . اما عن سنة ٢٠١١ ساهمت الرواتب و الأجور و المكافآت في زيادة النفقات العامة لأنها تشكل نصف الموازنة التشغيلية للدولة فضلا عن الرواتب التقاعدية كما في سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ سجلت النفقات العامة ارتفاعا و زيادة في معدل النمو و هذا يعني ان السياسة المالية كانت تشير حول تخفيض الانفاق العام و خاصة الانفاق التشغيلي و زيادة الانفاق الاستثماري . و ان سنة ٢٠١٤ و سنة ٢٠١٥ سعت الحكومة العراقية الى تحقيق اهداف عامة لجميع المواطنين مما أدى الى زيادة الانفاق و ارتفاع العوائد النفطية حيث تتميز هذه الفترة هي فترة رفع المعنويات الاقتصادية و زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي و ارتفاع أسعار النفط و اعتماد الموازنة أساسا على الإيرادات النفطية حيث اثبتت هذه السنة حقيقة الاقتصاد العراقي أي انه اقتصاد ريعي . اما في سنة ٢٠١٦ فقد انخفضت النفقات العامة لتصل الى ٦٧٠٦٧٤٣٧ ترليون دينار و بمعدل -٤.٧% بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما ينعكس على التراجع الكبير في حجم الإيرادات أيضا لأنها تعد الممول الرئيسي للنفقات العامة ، كما عاودت النفقات العامة الى الارتفاع خلال الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ حيث بلغت ٧٥٤٩٠١١٥ ترليون دينار و ٨٠٨٧٣١٨٩ ترليون دينار أي بمعدل نمو ١٢% مقارنة بعام ٢٠١٦ و ذلك نتيجة انفاق تعويضات الموظفين و لا ننسى فقرة الرعاية الاجتماعية أي ارتفاع في الانفاق الجاري دون الزيادة في الإيرادات التي تعوض هذا الانفاق .

اما عن نفقات سنة ٢٠١٨ و ٢٠١٩ فقد سجلت ارتفاعا من الناتج المحلي بالأسعار الجارية كما في سنة ٢٠٢٠ أعلنت كافة البلدان في العالم و العراق على إجراءات مالية بقيمة ١٦ ترليون دولار تمثلت بتوجيه النفاق العام المالي على عمليات التطعيم

و حفظ التعافي بسبب جائحة كوفيد ١٩ و كان الجزء الأكبر من هذه الإجراءات في البلدان المتقدمة التي ارتفع فيها العجز بنسبة ٨.٨% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ليبلغ ١١.٧ . %

اما في الاقتصادات الناشئة فقد ارتفع العجز المالي بنسبة ٥.١% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية المنخفضة الدخل ليصل الى ٥.٥% ويرجع سبب ارتفاع العجز الى الزيادة في الانفاق و تراجع الإيرادات في معظم دول العالم و منها العراق . كما سجلت سنة ٢٠٢٠ تحول حاد في طبيعة المشتريات الاستهلاكية فقد سجل الانفاق على السلع و الخدمات ارتفاعا هائلا و من ثم اخذ الجزء الأكبر من الزيادة الأولية في معدلات التضخم يعزى الى تضخم السلع المعمرة مثل السيارات .

كما اعتبر مرحلة ٢٠٢١ مرحلة التعافي ما بعد جائحة كوفيد ١٩ حيث تم اعلان عالميا عن تدابير مالية بقيمة ١٦ مليون دولار لمكافحة هذه الجائحة حيث كان الدعم المقدم الأكبر نسبيا غي الاقتصادات المتقدمة فقد استغلت الاسر بداية الجائحة مدخراتها فضلا عن التدابير التحفيزية و التحولات المالية من الحكومات الى العراق . حيث أدت هذه التدابير الى زيادة الطلب الكلي و تعافي الاقتصادي ادنى من المتوقع حيث توقف استمرار الطلب الكلي القوي في نهاية المطاف على طبيعة الاستجابة للبنك المركزي.

اما عام ٢٠٢٢ فقد ارتفعت فيه النفقات العامة حيث بلغت ١١٦.٩ ترليون دينار أي منها ١٠٤ ترليون نفقات تشغيلية و ١٢ ترليون نفقات استثمارية كما بلغ الفائض المالي المتوقع لعام ٢٠٢٢ ٢٩.٨ ترليون دينار بسبب زيادة تخصصات الموازنة الاستثمارية التي تم توجيهها بالدرجة الأساس الى تنمية الأقاليم و انعاش الاهوار فضلا عن استراتيجية تخفيض الفقر كما سجلت الرعاية الاجتماعية و المنح و الإعانات و خدمات الدين دور في نمو النفقات العامة مساهمة مطلقة فضلا عن الزيادة الحاصلة في خدمة الدين الداخلي.

ثانيا : تحليل اتجاه البطالة في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤ :

تعتبر البطالة من اهم متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي في العراق و من اجل تحقيق هذا النمو الاقتصادي و تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة و القضاء على البطالة على وفق أسس حددتها السياسة التنموية في العراق أي من خلال التعرف على جانبي العرض و الطلب على قوة العمل و تحديد الحجم الذي يحتاجه الاقتصاد من الاحتياطات و ما تعكسه من اثار على الدخل القومي .اذ يجب التأثير على القدرة الاستهلاكية و الادخارية و الاستثمارية حتى يتم الوصول الى إعادة توزيع القوى العاملة على ضوء العلاقة التخطيطية بين عدد العاملين و وسائل الإنتاج المتاحة للعمل . كما يعتبر العراق من بين مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط من السكان أي وجود حاجة كبيرة لليد العاملة بمختلف اصنافها و مستوياتها .

السنة	معدل البطالة %
٢٠٠٤	٢٦.٩
٢٠٠٥	١٧.٩
٢٠٠٦	١٧.٥
٢٠٠٧	١١.٧

٢٠٠٨	١٥.٣
٢٠٠٩	١٥.١
٢٠١٠	١٥.٢
٢٠١١	١٢.٢
٢٠١٢	١١.٩
٢٠١٣	١٥.١
٢٠١٤	١٠.٧
٢٠١٥	١٤.٩
٢٠١٦	١٠.٨
٢٠١٧	١٠.٩
٢٠١٨	٢٢.٦
٢٠١٩	١٢.٨
٢٠٢٠	١٦.٢٣
٢٠٢١	١٦.١٧
٢٠٢٢	١٥.٥٥

المصدر : وزارة التخطيط و الجهاز المركزي للإحصاء \ بيانات أولية من وزارة التخطيط .

في العراق لا تتوفر بيانات دقيقة عن البطالة يمكن اللجوء اليها للتحليل الاقتصادي و خاصة قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف السياسية التي كان يمر بها البلاد و ضعف الجهاز الاحصائي ،اما بعد عام ٢٠٠٤ قامت وزارة التخطيط العراقية بإصدار مسوحات خاصة بالتشغيل و البطالة بشكل فصلي وسنوي كان اخرها عام ٢٠٠٨ اذ ان معدل البطالة بلغ ٢٦% أي ما يعادل ٤ مليون عاطل من مجموع القوى العاملة البالغة ٨ مليون أي النسبة تقدر ب ٥٠% من قوة العمل و اخذت البطالة بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وصولا الى عام ٢٠٠٧ حيث بلغت البطالة فيه ١١% ثم ارتفعت قليلا عام ٢٠٠٨ وصلت الى ١٥% ويعود سبب الانخفاض هذا الى التحسن النسبي في الوضع الأمني و قيام الحكومة العراقية بتوظيف الكثير من العاطلين في المؤسسات الحكومية ولا سيما في الأجهزة الأمنية أي في وزارتي الدفاع و الداخلية و استمرت البطالة بالانخفاض لتبلغ ١١% في عام ٢٠١١ بسبب التحسن النبي الملحوظ في النمو القطاعي كما أدى تزايد أسعار النفط العالمية في تلك الفترة و زيادة توزيع الدخل نتيجة الانفتاح على الاعمال الحكومية أدى الى انتعاش نسبي في قطاع الخدمات و الاعمال و تنامي معدلات التوظيف الحكومي . كما عادت معدلات البطالة بالارتفاع في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٢ لتبلغ ١١.٩% ، اما في عام ٢٠١٥ كان ذلك بسبب تناقص معدلات النشاط الكلي ، كما تبين معدلات نمو الناتج غير النفطي المنخفضة خلال المدة بين العامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ بسبب تأثير ازمة النفط العالمية الذي أدى الى تقليص التوظيف الحكومي أيضا مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة ، كما يمكن توضيح ان البيانات التي ذكرت في الجدول رقم (٤) هي بيانات غير دقيقة لاسباب كثيرة منها فنية و إجرائية

لا تمثل سوى البطالة الظاهرة او الصريحة و التي لا تتضمن أنواع البطالة غير الظاهرة المنتشرة في الاقتصاد العراقي في مقدمتها البطالة المقنعة .

اما في عام ٢٠١٦ اذ بلغت نسبة البطالة ١٠% و يعود السبب الرئيسي في انخفاض معدل البطالة عن الأعوام السابقة الى امتلاك العراق الهرم السكاني من الشباب مما شكل عبئ على قدرة القطاع العام في استحواذ بشكل كامل و قصور القطاع الخاص في تشغيل العدد الفائض عن حاجة القطاع العام . كما ارتفعت البطالة في عام ٢٠١٧ حيث بلغ معدل البطالة ١٠.٩% بسبب عدم توفر دعم للمشروعات الصغيرة التي تحتاج الى راس مال بسيط و كثافة اليد العاملة و عدم الاستقرار الأمني في الكثير من محافظات العراق ، كما ان غياب الحلول و المعالجة الخاصة بمشكلة البطالة و التعاون بين الحكومات العراقية المتوالية في عام ٢٠١٨ أدت الى ارتفاع معدل البطالة الى ٢٢% أي أصبح يتخرج سنويا اعدادا كبيرة من الخريجين الى سوق العمل دون ان يجدو وظائف خاصة في الدولة لهم .

كما سجلت البطالة ارتفاعا حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ١٦% بسبب ظروف جائحة كورونا التي أوقفت و عطلت الكثير من الافراد عن العمل بسبب فرض حظر التجول و تعطيل المشاريع الاقتصادية التي كانت في تطور الانشاء و مخطط لتعميرها . كما في عام ٢٠٢١ ارتفعت نسبة التضخم و استمرت لمدة سنتين بسبب اثار جائحة كورونا حتى وصلت في عام ٢٠٢٢ الى الانخفاض بسبب قانون الامن الغذائي الذي قابل بتوظيف الكثير من اليد العاملة في كافة المجالات و الاختصاصات مما أدى الى انخفاض نسبة البطالة حتى وصلت الى ١٥% وبشكل عام ان مشكلة البطالة في العراق خلال مدة الدراسة تعود الى ضعف التنسيق بين التعليم و سوق العمل و خرجاتها و الى العمليات الإرهابية التي تساهم في تهجير الكثير من السكان و شيوع الفساد الإداري و تدهور الأوضاع الأمنية و زيادة عرض العمل و بالمقابل انخفاض الطلب على العمل و انعكاسه بشكل سلبي على توفر مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي و الاستثمار الخاص في المشروعات الإنتاجية ذات الكثافة العالية في نسبة العمال و توفر فرص عمل جديدة .

المبحث الثاني

قياس اثر النفقات العامة على معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤

يتناول هذا المبحث استخدام الطرق الإحصائية والأساليب القياسية لقياس الأثر الذي تتركه بعض متغيرات السياسة المالية وهي (الإيرادات العامة، الدين العام) في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) وذلك لاختبار مدى تحقق الفرضية الرئيسية الآتية:

- يفترض البحث وجود علاقة ذات إثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية (الإيرادات العامة ، الدين العام) ومعدلات البطالة في العراق.

وبذلك سيتم اختبار احدى الفرضيتين الآتيتين- :

- H0: لا توجد علاقة ذات اثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق

- H1: توجد علاقة ذات اثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق

وذلك باستخدام الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة مثل اختبارات السكون والتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ونموذج تصحيح الخطأ وباستخدام برنامج Eviews13.

أولاً: توصيف النموذج القياسي

أهم مراحل بناء النماذج القياسية هي مرحلة توصيف النموذج القياسي اذ تعمل على تمثيل العلاقات بين المتغيرات المدروسة بصيغ ومعادلات رياضية. وتحدد متغيرات النموذج وطبيعة العلاقة بينها وفقاً للمنطق النظري الاقتصادي.

١ - المتغيرات المستقلة

- الإيرادات العامة ويرمز له (PR)

- الدين العام ويرمز له بالرمز (TD)

٢ - المتغيرات التابعة

معدل البطالة ويرمز له بالرمز (UE)

٣ - المتغيرات العشوائية

ويرمز لها بالرمز μ_i

- صياغة النموذج

لغرض تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات المدروسة يتوجب صياغتها على شكل معادلات رياضية. ويمكن توصيف ذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار البسيط لكل متغير مستقل معادلة رياضية و الشكل العام لنموذج يتكون من المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha_0 + \beta X_t + \phi Y_{t-1} + \mu_t$$

Y_t : يمثل المتغير التابع

X_t : المتغير المستقل

α_0 : يمثل متجه حد التقاطع (الحد الثابت) β : تمثل ميل دالة الانحدار .

ϕ : تمثل معاملات المتغيرات المتأخرة زمنياً ، Y_{t-1} : يمثل متجه المتغير العشوائي:

ووفقاً لما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات المعتمدة حول العلاقة بين المتغيرات المالية والبطالة فإن العلاقة تكون عكسية بين كلا من الإيرادات العامة والدين العام وبين معدل البطالة لذا فالمعاملات ستكون بإشارة سالبة.

ثانياً: الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج :

لغرض معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات السياسة المالية ومعدل البطالة من حيث التذبذب بين أعلى وأدنى قيمة والوسط الحسابي والتوزيع الطبيعي تم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة وكما ورد في الجدول (3)

UE	PE	
15.23421	82486855	Mean
15.1375	78488954	Median
26.8	161697437	Maximum
10.8	32982739	Minimum
4.143241	33156084	Std.Dev
1.537357	0.602935	Skewness
6.240843	3.007736	Kurtosis
63.19694	4.604903	Jarque-Bera
0.00000	0.000013	Probability
1157.8	6.27E09	Sum
1287.484	8.24E16	Sum Sq .Dev
76	76	Observations

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامجEveiws 13

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (3) ان متغير الإيرادات العامة (PR) حقق أعلى قيمة له حوالي ١٦١٦٩٧٤٣٧ مليار دينار في سنة ٢٠٢٢ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن كميات الإنتاج المصدرة من النفط وأدنى قيمة حوالي ٣٢٩٨٢٧٣٩ مليار دينار عام ٢٠٠٤ بسبب ظروف التغيير السياسي وما رافقها من أحداث في العراق وبمتوسط بلغ حوالي ٨٢٤٨٦٨٥٥ مليار دينار. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنوياً إذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي ٠.٠٠٠٠١٣ وهي أقل من القيمة المعيارية (٠.٠٥) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً. فيما حقق متغير الدين العام (TD) أعلى قيمة له حوالي ٦٩٩١٢٣٩٤ مليار دينار عام ٢٠٢١ وأدنى قيمة حوالي ٣٢١٤٢٨٠٥ مليار دينار عام ٢٠١٥ وبمتوسط بلغ حوالي ٢٥٤٤٨١٤٤ مليار دينار. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنوياً إذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي ٠.٠٠٦٧٦٤ وهي أقل من القيمة المعيارية (٠.٠٥) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً. اما المتغير التابع معدل البطالة (UE) فقد حقق أعلى قيمة له حوالي ٢٦.٨ % عام ٢٠٠٤ وأدنى قيمة حوالي ١٠.٨ % عام ٢٠١٦ وبمتوسط بلغ حوالي ١٥.٢ %. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنوياً إذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي ٠.٠٠٠٠٠٠ وهي أقل من القيمة المعيارية (٠.٠٥) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً.

ثالثاً : تقدير النموذج الأول (نموذج النفقات العامة و معدل البطالة)

$$Ut = Bo + B1 PEt + ut$$

يشير الجدول (١٠) الى نتائج اختبارات الاستقرارية للنموذج الثاني. ففي اختبار ADF نجد ان متغير النفقات العامة لم يحقق استقراره عند المستوى الأصلي له حيث كانت القيمة الإحصائية للـ t اقل من القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية فضلا عن ان القيمة الاحتمالية Prb كانت اكبر من ٠.٥. بينما حقق استقراره بعد اخذ الفرق الأول له أي ان المتغير مستقر عند الرتبة I~(١). كما نلاحظ تطابق نتائج اختبار PP مع هذه النتائج مما يؤكد دقة النتائج. اما متغير البطالة فقد كان في اختبار ADF غير مستقر عند المستوى حيث كانت Prob اكبر من ٠.٥. لكنه استقر بعد اخذ الفرق الأول له. لكن الملاحظ هنا ان نائج اختبار PP مختلفة عن نتائج اختبار ADF حيث ان النتائج تشير الى ان المتغير استقر عند مستواه الطبيعي مما يعني انه مستقر من الدرجة I~(٠). ومن المتعارف عليه انه عند اختلاف النتائج بين الاختبارين فانه يتم الاعتماد على نتائج اختبار PP لأنه أكثر دقة في حالة العينة الصغيرة.

الاستنتاجات و التوصيات :

أ- الاستنتاجات :

من خلال التحليل الكمي و التحليل القياسي و التعرف على المتغيرات الخاصة بالبحث و التعرف أيضا على تأثيرها على البطالة توصلنا الى جملة من الاستنتاجات وهي :

- ١- يعاني العراق من كل أنواع البطالة خاصة بطالة الخريجين التي تعد من أكثر أنواع البطالة انتشارا في العراق .
- ٢- تساهم المشاريع الصغيرة في الحد و التخفيف من مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من مختلف الظروف و العقبات المتعددة على مستوى المجالات كافة .
- ٣- تحققت فرضية البحث البديلة بوجود علاقة ذات إثر معنوي سالب بين متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة) ومعدل البطالة في العراق.
- ٤- الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستقلة (متغيرات السياسة المالية) والمتغير التابع (معدل البطالة) اجتازت الاختبارات الإحصائية من حيث التوزيع العشوائي وخلوها من جذر الوحدة من خلال اختبارات السكون حيث كانت المتغيرات المستقلة غير ساكنة في حالتها الطبيعية وهي الحالة السائدة في المتغيرات الاقتصادية لانها تتقلب خلال الزمن لكنها استقرت بعد اخذ الفروق الأولى لها.
- ٥- لعب الانفاق الحربي دور بارز في زيادة النفقات العامة و ساهم في ارتفاع عجز الموازنة .

التوصيات :

- ١- مكافحة الفساد الإداري و المالي على مستوى الوزارات كافة و هيئاتها و الجهات المرتبطة بها بتنفيذ اهداف الموازنة و الجهات التي تقوم بصرف التخصصات المالية لها .
- ٢- معالجة الاختلال الناجم عن الاعتماد على المصدر التمويلي الأحادي المتمثل بالنفط في تمويل الانفاق العام و ضرورة تنويع مصادر إيرادية أخرى كالضرائب و التمويل المالي .
- ٣- الاهتمام بالنشاط الاستثماري الخاص و إعطائه مزايا مالية و اقتصادية و حصانات و النهوض به من خلال اصدار قوانين و أنظمة جديدة مساندة .

٤- خلق قاعدة معلومات واضحة يمكن الاستفادة منها في علاج التزايد في معدل البطالة و تكون خاصة بأعداد السكان القادرين على العمل و الخريجين و أصحاب الشهادات العليا و الاستفادة من خبراتهم و امكانياتهم في تطوير سوق العمل.

٥- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة و توضيح مدى دورها في التنمية الاقتصادية و دورها في جذب اليد العاملة.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية :

- ١- الحسيني ، محمد غالي راهي ، التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، العراق ، ٢٠١٦
- ٢- طاقة ، محمد ، مؤشرات التقدم الاقتصادي و طرق حسابها ، دار ائمة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ،الأردن ، ٢٠٢١،
- ٣- الوادي و اخرون ، محمود حسين ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧
- ٤- البكار ،عبد القادر محمود ، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام ، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة و النشر ، مصر ، ٢٠٠٨،
- ٥- الاعسر ، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، أستاذة اقتصاد في جامعة القاهرة، أعضاء منظمة الإدارة العربية ، ، الطبعة الأولى ، مصر ، ٢٠١٦.
- ٦- حشيش ، عادل احمد " اساسيات المالية العامة" دار النهضة ، بيروت، لبنان ، ١٩٩٢
- ٧- السيد ، عطية عبد الواحد ، مبادئ و اقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠
- ٨- ناشد ، سوزي عدلي ، اساسيات المالية العامة ، كلية الحقوق ، مدرس في جامعة الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨
- ٩- عابد ، محمد احمد " الإدارة المالية الدولية العالمية و التحليل المالي الاقتصادي" عمان (الأردن) ٢٠١٠
- ١٠- القاضي ، حسن محمد ، الإدارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، بغداد ، ٢٠١٤

ثانياً : المجلات :

- ١- الراوي ، د. احمد عمر ، البطالة في العراق واقع و تحديات و معالجة ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد السادس و العشرون ، ٢٠١٠
- ٢- باهر ، محمد عتلم " المالية العامة وادواتها الفنية واثارها الاقتصادية" مكتبة الاداب، القاهرة، مصر، ١٩٩٨.
- ٣- ابو هات ، عبد الكريم كامل ، توجيه الانفاق الحكومي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد ٧ ، ٢٠٠٥

- ٤- زكان و بلعباس ، احمد و رابح ، مؤتمر بعنوان العلاقة بين الانفاق العام و البطالة (دراسة قياسية) كلية العلوم الاقتصادية ، ٢٠١١

ثالثا : الرسائل و الاطاريح :

- ١- الشيخاني ، عامر عبدالله ، كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة ٢٠١٤-٢٠٠٤ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
- ٢- الفارس ، د. عبد الرزاق ، الحكومة و الفقراء و الانفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الموازنة و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية ، بيروت ، مركز الدراسات العربية ، ١٩٩٧ .